



السلام استحقاق يتحقق من خلال عملية الحوار التطورات والسيناريوهات المحتملة

تمت إعداد هذه الوثيقة قبل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنوب إفريقيا في 2 نوفمبر 2022، والتي عكست التحليلات والتوقعات بشأن الصراع الدامي الذي شهدته إثيوبيا خلال العام المنصرم حتى قبيل اتفاقية السلام في جنوب أفريقيا. ويجدر الإشارة إلى ما يلي:

1. كان كل طرف من أطراف الصراع يريد الجلوس إلى طاولة المفاوضات كطرف قوي من خلال الانتصار الذي يحققه على الأرض. إلا أن هذه النظرة الخاطئة من الطرفين كان ثمنها أرواح الآلاف من الطرفين، مع إقرارنا بأنها أنتجت طرفاً قوياً وطرفاً ضعيفاً، والذي تأكد من خلال نتيجة الاتفاق.

2. اضطرت الجبهة الشعبية لتحرير تقيراي لتقديم تنازلات كبيرة، نتيجة الخسائر التي منيت بها على الأرض، ويبدو أن القوة والنفوذ اللذين اكتسبتهما خلال ما يقرب من الثلاثين عاماً في حكم إثيوبيا ودورها المهيمن في القرن الأفريقي قد وُضع له حدٌ بموجب هذه الاتفاقية.

3. نقدر عالياً الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي بدعم من دول ذات وزن كبير، للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإحلال السلام في إثيوبيا (بما في ذلك تقيراي).

وفيما يلي نقدم قراءتنا للأحداث التي شهدتها إثيوبيا والتدخل الإرتري فيها وتأثيرها على الحراك السياسي الإرتري المعارض.

مقدمة:

الصراع الداخلي الإثيوبي الذي لا يزال مستمراً، قد تحول إلى صراع إقليمي بفعل تدخل نظام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، الذي انحاز إلى جانب الحكومة الفيدرالية ضد الجبهة الشعبية لتحرير تقيراي، وتسبب في أزمة خطيرة ووضعت مقلق إن كان لوطننا أولعموم المنطقة.

يمارس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة والخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضغوطاً قوية لوقف القتال وجلوس الأفرقاء إلى طاولة المفاوضات، في الوقت ينتقدون بشدة تورط إرتريا في الصراع الداخلي الإثيوبي، ويطالبون النظام الإرتري بالسحب الفوري للقوات الإرترية من ساحة المعركة ومن كافة الأراضي الإثيوبية.

لا شك بأن هذه القوى الدولية تعبر بهذا الموقف عن رغبتها الجامعة للحفاظ على مصالحها في منطقة القرن الأفريقي، وعن إدارة في جعل التطورات في المنطقة متسقة مع رؤيتها الجيوسياسية. وعليه فلا غرابة في أن تقوم بنشاط دبلوماسي محموم في سبيل ذلك، وأن تمارس على الجانبين ضغوطاً سياسية قوية لضمان بقاء إثيوبيا دولة موحدة، وإقناع كل الأطراف بالإقرار بمبدأ اللجوء إلى الحوار لحل الصراع القائم بينها. ويبدو أن الوقت لن يكون بعيداً لنرى تحقيق هذا السيناريو على أرض الواقع. وفي هذا السياق يمكننا أن نتوقع بأن النظام الإرتري سيكون وضعه صعباً ومعقداً في حالة انتهاء هذه الحرب. وهذا بدوره يطرح علينا أيضاً سؤالاً ملحاً حول كيفية مواجهة استحقاقات المرحلة الجديدة، وما هي الاستعدادات المطلوبة منا للتصدي باقتدار للمآلاتها.

أسباب عملية عودة المعارك

قبل إعادة جولة الحرب الأخيرة، كان الجانبان المتصارعان يعلنان عن استعدادهما للتفاوض، ومع ذلك فقد اندلعت المعارك وبشكل أكثر شراسة من الجولات السابقة. وكنا قد حذرنا منذ وقت مبكر من مغبة إلى إشعال المواجهات مرة أخرى، معتبرين ذلك تصرفاً غير مسؤول وتترتب عليه نتائج مأساوية، وكنا نؤكد باستمرار على أن المشكلة لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار، لأن الحرب لا ينجم عنها سوى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات على شعوب كلا البلدين، وكذلك إرتريا. إلا أن الطرفين، للأسف الشديد، اختارا خوض الحرب من جديد كاستراتيجية تؤمن له مكاسب يتم الاستفادة منها أثناء المفاوضات.. بعد كل هذه الخسائر في الأرواح والممتلكات، وتحت ضغط المجتمع الدولي، جلس الطرفان على مائدة الحوار، آملاً في التوصل إلى حل النزاع الدائر في تقراي بأسلوب سلمي. وفي هذه الحالة، وبينما توصل أصحاب الشأن بعد التفاوض وتبادل التنازلات إلى حل مشاكلهم، يجب أن ينصب تركيزنا واهتمامنا على السيناريوهات التي قد نواجهها، والمتغيرات المحتملة على الوضع في منطقتنا. كما يجب أن ندرك أن لدينا مسؤوليات وطنية تجاه مواطنينا، والذي يفرض علينا صياغة تكتيكات واستراتيجيات مناسبة، وتحديد أولوياتنا وجعل نشاطنا ذا صلة بالواقع.

كيف نقيم هذا الوضع؟

إن الصراع بين الجبهة الشعبية لتحرير تقراي وإسياس أفورقي متجذر منذ فترة طويلة، تغذيه الكراهية والعداوة، والتي بلغت ذروتها في الحرب المدمرة خلال الفترة (1998/2000). إن المشكلة بين الطرفين مازالت مستمرة حتى الآن. وقد تسببت هذه العلاقة غير السوية بين الطرفين إلى زعزعة الاستقرار في كلا البلدين، بل يمكن القول إنها خلقت أجواء التوتر في عموم المنطقة. وليس من المبالغة في شيء القول بأنه من الصعوبة بمكان تخيل استتباب الأمن والسلام في منطقة القرن الأفريقي دون إبعاد الشعبيتين (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تقراي) عن العملية السياسية.

السيد/ هيرمان كوهين (Herman Kohen) مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون الأفريقية قال حرفياً:

TPLF" "must cease to: exit" for ending more suffering for people in the Tigray.

إن الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، يجب أن تتوقف عن ممارستها التي أصبحت تفاقم معاناة الناس في تقراي. وعلى أبناء تقراي وضع حدٍ لهذا التنظيم ليتمكنوا من إنهاء المعاناة المستمرة لشعب تقراي. يعتبر هيرمان كوهين أحد أبرز الخبراء في قضايا القرن الأفريقي، وقد لعب دوراً رئيسياً في شؤون إثيوبيا وإرتريا، خاصة أثناء الترتيبات التي تمت في مؤتمر "لندن" إبان سقوط نظام "الدرق" في إثيوبيا، وكان الأب الروحي للجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي). وعلى الرغم من أننا لا نستطيع التأكيد على أن تصريح كوهين يعبر عن تقييم الحكومة الأمريكية للأوضاع في منطقتنا، إلا أننا نعتبره مؤشراً هاماً يعزز التكهنات حول النشاط الدبلوماسي المحموم للإدارة الأمريكية في منطقتنا ونمط التفكير السائد حالياً داخل هذه الإدارة وأزرعها السياسية والدبلوماسية والأمنية، والسيناريوهات التي ستساهم في وضعها لترتيب الأوضاع في إثيوبيا والمنطقة.

بعد توقف الحرب، فما هي السيناريوهات والتغيرات المحتملة

في إثيوبيا وإرتريا ومنطقتنا؟

تقراي:

لم يكن سهلاً على الجبهة الشعبية لتحرير تقراي أن تواجه كل الهجمات في ساحة المعركة بالقوة التي تملكها. ومع ذلك فلا يمكن إنكار الثمن الباهظ والفادح الذي دفعته، وإحاقها بأعدائها خسائر باهظة. ومع الأخذ في الاعتبار ما ذكرناه في الاعتبار، فإن الخيارات المطروحة أمام الجبهة الشعبية لتحرير تقراي باختصار هي:

- كما تابعنا عن كثب، فإن الحكومة الفيدرالية بضغط من إسياس أفورتي ماطلت في بدء المحادثات، والدخول في المفاوضات دون إعلان وقف إطلاق النار يثبت ذلك.
- إذا هُزمت الجبهة الشعبية لتحرير تقراي في هذه الحرب، ربما يتم التضحية بالقادة الكبار أو يتم أسرهم ويسقطون في أيدي قوات الحكومة المركزية لإثيوبيا وإرتريا. وهذا طبعاً احتمال افتراضي، ربما يتحقق أو لا. كما أن هناك احتمال أن ينتهي عصر الجبهة الشعبية لتحرير تقراي بشكل أو بآخر، أو يمكن أن يتم تحجيم دورها بشكل كبير.
- كل الدلائل تشير إلى صعوبة هذه المرحلة بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير تقراي، وفرصها ضئيلة للغاية للاستمرار في الإمساك بالدور السياسي المهيمن. كما هو معلوم فإنه لم تكن هناك فرص

حقيقية لتشكيل أحزاب في إرنريا أو تقراي، وبالتالي فإن مسألة من سيحل محل الجبهة الشعبية لتحرير تقراي غير واضحة في الوقت الحالي.

شنت الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، بعد تجريدتها من السلطة، حروبًا شتى لاستعادة موقعها، ولكن تكلفة ذلك على شعب تقراي كانت باهظة ومكلفة، حيث ساءت أحوال أبناء تقراي وانتشرت المجاعة والبؤس في أوساطهم، فضلًا عن سقوط الآلاف منهم في هذه الحرب. ويكفي أن نشير إلى ما ذكره ممثل حكومة الولايات المتحدة في مجلس الأمن أن ضحايا الحرب الدائرة من أبناء يبلغ نحو 500.000 ألف شخص. ويجب هنا التأكيد هنا على أهمية التمييز بين شعب تقراي وتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير تقراي. فإن ما حدث لشعب تقراي والعقوبة التي تعرض لها تعتبر جريمة غير إنسانية.

نتمنى أن نرى بصدق جيلًا جديدًا من أبناء تقراي الذين يمكنهم إدارة منطقتهم وضمان الازدهار والسلام لشعبهم بفلسفة وقدرة للعيش بسلام مع بقية شعوب إثيوبيا، فضلًا عن جارتهم إرتريا، وبالمقابل ليس لدينا أدنى شك بأن الغالبية العظمى من الشعب الإرتري تناضل من أجل إسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية تعمل من أجل السلام وحسن الجوار. الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا:

الحكومة الفيدرالية الإثيوبية بقيادة الدكتور أبي أحمد، ومع كل المشاكل والأزمات الداخلية التي تواجهها في حاليًا، لا يبدو أن هناك رغبة في استبدالها بقوة أخرى في هذه المرحلة. لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك الكثير من القوات غير المنظمة في البلاد، ولا يستبعد أن تصل هذه القوات إلى السلطة في المستقبل.

ويمكن القول بأن الحكومة الفيدرالية الإثيوبية تتمتع بعلاقات قوية مع الدول الأفريقية ودول الخليج والصين وروسيا والولايات المتحدة والدول الغربية. وأصبح من الواضح وبشكل متزايد مدى أهمية الوحدة الإثيوبية لاستقرار القرن الأفريقي والاستراتيجية السياسية والأمنية للولايات المتحدة، لا سيما في سياق النزاعات الجيوسياسية الأمريكية مع الصين وروسيا في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. ويكفي للتدليل على ذلك أن يراقب الجميع كيف أن الأمريكيين والاتحاد الأفريقي يبذلون الكثير من الجهود لوقف هذه الحرب في تقراي، دون الإشارة إلى أية رغبة في تغيير النظام في إثيوبيا في هذه المرحلة على الأقل، وعدم التخلي عن الدكتور أبي أحمد. بل أن العديد من المحللين يؤكدون على أنهم يبذلون جهودًا ضخمة للإبقاء على أبي أحمد في السلطة واستمالاته إلى جانبهم. بالإضافة إلى ذلك، أقامت إثيوبيا علاقات قوية مع الصومال وكينيا وجنوب السودان، وفي الأيام الأخيرة، بدأت تعود علاقاتها المتوترة مع شمال السودان إلى طبيعتها، كما يتضح من البروتوكول الذي وقع الطرفان مؤخرًا. ما ورد أعلاه يوضح بجلاء أن من يتوقعون إزاحة رئيس الوزراء الإثيوبي بعيدون عن قراءة الواقع الإثيوبي الراهن قراءة سياسية صحيحة.

إرتريا:

تسببت إرتريا لنفسها، بسبب تورطها في الصراع الداخلي في إثيوبيا، في إزهاق الأرواح وإلحاق الدمار، ومشاكل اقتصادية لا حصر لها، فضلاً عن خلق أوضاع اجتماعية مضطربة. وتحتم المسؤولية الوطنية أن نتناول بموضوعية الأوضاع التي ترتبت على هذا التدخل السافر في شؤون الآخرين. ويجدر الإشارة هنا أنه لا توجد معلومات حتى الآن من النظام الإرتري عن حجم الأرواح التي فقدت في هذه الحرب العنيفة وما خلفته من جرحى ومصابين. وعليه فعندما تضع الحرب أوزارها، فعلى الآباء والأمهات وكافة أفراد العائلات، ندعوهم إلى أن نردد معاً دون ملل أو كلل أمام إسياس ونظامه، "أين أبناؤنا" ، وليتحول هذا السؤال شعاراً وطنياً يردد الجميع، ليسمع العالم أصوات شعبنا المطالبة بكشف الحقائق، حتى تعي المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة حقيقة ما يعانيه شعبنا من مأساة، وصولاً إلى الحصول على دعم أحرار العالم للنضال العادل الذي يخوضه شعبنا. ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي على أن يجرى الجرائم التي ارتكبتها إسياس وزمرته في تقراي لا يتحملها الشعب الإرتري، فهي جرائم ارتكبت بأمر مباشر من الديكتاتور. إن السياسات المغامرة لإسياس أفورقي يجب أن تحفزنا على توحيد العمل الإرتري المعارض، داخلياً وخارجياً، من أجل تصعيد النضال للإطاحة بهذا النظام.

وقد تأكد للحكومات الغربية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، ولكثير من المحللين الاستراتيجيين في العالم، على أن التدخل العسكري في منطقة تقراي الإثيوبية، من قبل نظام الجبهة الديمقراطية والعدالة، على أن النظام الإرتري مثير للقلق في المنطقة، الأمر الذي زاد من عزلته الدولية. وليس من قبيل المبالغة القول إن هذا النظام القمعي لعب ولا يزال يلعب دوراً سلبياً في ضمان السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

لا شك بأن موقع إرتريا الاستراتيجي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر يعطيها أهمية جيوسياسية. ولهذا السبب، فإن القوى الكبرى التي تتناقس من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية والجيوسياسية والأمنية، أصبحت قلقة من هذه التطورات الخطيرة في منطقتنا. لهذه الأسباب وغيرها من العوامل، قد يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي في الشأن الإرتري الداخلي وإحداث التغيير الذي يلائمها في إرتريا، إذا لم تتمكن كإرتريين وطنية من حل مشاكلنا الإرترية وفقاً لأجندة وطنية تنبع من إرادتنا الحرة. وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من أننا نعتبر نظرة القوى الدولية للنظام الديكتاتوري وقناعتها بأهمية إزالة نظام إسياسي تطوراً إيجابياً، إلا أننا لا ينبغي أن نتجاهل أن دافعها هو الرغبة في حماية مصالحها الاستراتيجية، وقد نقع دون وعي في الفخ الذي نصبته للنظام بعد توقف الحرب في إثيوبيا المجاورة. وهذا يدفعنا إلى أهمية القيام بمتابعة دقيقة للتطورات السياسية التي ستترتب على وقف الحرب بين الفرقاء الإثيوبيين.

معسكر المعارضة:

يجب أن نبدأ من سؤال كيف أثرت الحرب في منطقة تقراي على معسكر المعارضة الإترية. دون الخوض في الكثير من التفاصيل، كان هناك الكثير ممن كانت لديهم الرغبة في إحداث التغيير في إرتريا عن طريق الجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي)، متجاهلين أن الإطاحة بالنظام مهمة إترية خالصة. وثمة أطراف أخرى من المعارضة أيضاً تبنت آراء وحججاً مضللة مفادها أننا يجب أن نقف إلى جانب حكومتنا وجيشنا لمنع انتهاك سيادة إرتريا من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تقراي. أما الموقف الواضح الذي أعلنته القوى الوطنية الحادية على مصالح الشعب والوطن، كان، بعكس هذين الموقفين المتضادين، المدافع الحقيقي عن سيادة ووحدة شعبنا، والتأكيد على موضوع الصراع الإثيوبي فليس شأننا، إنه مسألة متروكة لأصحابها.

ومن الأهمية التأكيد على أن الدفاع عن سلامة إرتريا وشعبها هي من صميم مهام المعارضة الإترية في أي وقت تكون فيه بلادنا عند مفترق طرق.

وانطلاقاً من فهمنا المشار إليه أعلاه، ندعو جميع أطراف المعارضة الإترية إلى الخروج من دائرة المواقف المرتبكة، والشروع في التفكير في مرحلة ما بعد الحرب، انطلاقاً من نظرة وطنية، وعلينا ألا نسمح للقوى الأجنبية باستغلال نقاط ضعفنا والتدخل في شؤوننا. ولإعطاء بعض الأمثلة في هذا الجانب، يمكن الإشارة إلى أن تدخلات القوى الكبرى في ليبيا والسودان المجاورة كانت مدمرة، ويجب علينا أن نأخذ منها دروساً وعبراً. علينا أن نؤكد دومًا على أن المراهنة على القوى الأجنبية في إيجاد حلول لمشاكلنا هو بلا شك تفريط في قرارنا الوطني المستقل وسيادتنا الوطنية. لهذا السبب، وكما يقول المثل "إفساح الطريق قبل أن يأتي الطوفان"، فإن المهمة الوطنية الملحة الملقاة على عاتق قوى المعارضة الوطنية في هذه المرحلة هي ترسيخ مبدأ الحفاظ على خطنا الوطني الديمقراطي، والقيام بعمل جاد لإيجاد جسر التواصل النضالي بين شعبنا التواق للانعتاق في الداخل والخارج.

العلاقة بين إسياس وأبي أحمد:

العلاقة بين إسياس أفورقي وأبي أحمد هي مسألة تكتنفها الكثير من الغموض حتى هذه اللحظة. ودون الخوض في الكثير من التحليل، من الضروري أن نسأل إلى أين ستتجه علاقتهما بعد هذه الحرب وإبرام اتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة في إثيوبيا. وبما أن هذه العلاقة ليست علاقة واضحة بين دولتين مستقلتين، فمن الطبيعي أن ننظر إليها بعين الشك والريبة. لذلك، يجب أن نكشف بشجاعة زيف هذه العلاقة والتصدي لها. وفي هذا السياق نود التأكيد على ما يلي:

1. نعرب عن قلقنا من أن تكون هذه العلاقة بينهما على حساب السيادة الوطنية لدولة إرتريا.
2. أن ينسحب الجيش الإثيوبي من إرتريا بالكامل.

3. مادامت الحرب قد وضعت أوزارها، فيجب الشروع فوراً بترسيم الحدود بين البلدين، والذي لا يزال معلقاً منذ سنين طويلة.

4. التأكيد على أن مسألة اتخاذ قرار ببناء البحرية الإثيوبية على المياه الإترية وأرضها، يعد انتهاكاً لسيادتنا، وعدم التهاون بهذا الأمر وأخذه على محمل الجد.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرجو من قوى المعارضة الوطنية الإترية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الإترية للتغيير الديمقراطي، إلى الاهتمام بالنقاط التي تناولناها أعلاه، والسعي الجاد في مواجهة النظام الديكتاتوري بصوت واحد ورؤية وطنية موحدة.

أما العلاقة بين إسياس وأبي أحمد، فنعتقد أنها لا تعدو عن كونها علاقة قائمة على المصالح المؤقتة. وحرى بنا متابعة ماذا مآلات هذه العلاقة على مستوى البلدين جراء الضغط الشعبي فيهما، داخلياً وخارجياً.

الإعلام الإترية:

مما لا شك فيه أن معظم وسائل الإعلام الإترية، وخاصة تلك التي تنشط في مواقع التواصل الاجتماعي، لعبت خلال السنتين الماضيتين دوراً سلبياً كبيراً، تسبب في خلق الكثير من البلبلة والتشويش في الرؤية بين الإترين، وخاصة في أوساط المنتمين للمعارضة. لا شك بأن وسائل الإعلام سلاح خطير وأداة سياسية واجتماعية مهمة، ووسيلة يفترض أن تكون مهمتها الحقيقية نشر الحقائق والمعلومات الدقيقة التي تساهم في خلق وعي مجتمعي.

إثر اندلاع الحرب في شمال إثيوبيا في إقليم تقراي، لاحظنا أن البرامج الدعائية المنتظمة التي كانت تبث من قبل عددٍ كبير من وسائل الإعلام كانت مضللة، وبدأت حملة تشكيك في الهوية الإترية وكفاح شعبيها من أجل الحرية والاستقلال. وغني عن الإشارة التأكيد على أن هذا البرنامج احتوى على مواد مسمومة ظلت تبثها هذه الوسائل الإعلامية لفترة طويلة، بهدف زعزعة وحدة شعبنا وتعريض سيادة بلادنا لمخاطر جمة. والآن وبعد أن طويت هذه الصفحة، والتي نتمنى أن تكون بدون رجعة، ندعو أصحاب هذه الوسائل الإعلامية إلى تصحيح مسارهم وبث برامج ومواد تعود بالفائدة على شعبنا ووطننا.

وننتهز هذه الفرصة لنسجل تقديرنا العالي لكل أولئك الذين سخرُوا وسائلهم الإعلامية من أجل الشعب والوطن، وأننا على يقين بأن تاريخ الشعب الإترية سيضع في سجلاته أدوارهم الوطنية هذه.

الهيئة التنفيذية

جبهة الإنقاذ الوطني لإثيوبيا

7 نوفمبر 2022